( ) تنشر نص العهد الدولي مع العراق (الحلقة الثانية)

من أجل بناء عراق آمن موحد فدرالي ديمقراطي يرتكز على أسس الحرية والمساواة وينعم بالسلم والرخاء

ثانياً: تعزيز المؤسسات وتحسين الإدارة

أ-العمل مع منظمات المجتمع المدني

الهدف: بناء الإجماع فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية من خلال الحوار وإشراك منظمات المجتمع المدني، وحشد رأس المال الاجتماعي العراقي في عملية التنمية.

❖إدخال إطار عمل معني بوضع السياسات يحفز على مشاركة المجتمع المدني في رسم وتنفيذ ومراقبة برامج الإصلاح وإعادة الاعمار، وتبني قانون لتمكين وحماية المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. من ذلك:

❖تبني قانون المنظمات غير الربحية لضمان استقلاليتها الاقتصادية والسياسية (بما فيها حرية التعاون وتلقي التمويل من شركاء أجانب والانتساب إليهم) وتسهيل تأسيسها وتقليل العوائق البيروقراطية.

❖ضمان توفر دور استشاري مناسب لمنظمات المجتمع المدني في عمليات سن القوانين ووضع السياسات والأمور الإدارية.

❖توعية واضعي السياسات والكادر الإداري والمكلف بتنفيذ القوانين فضلاً عن عامة الشعب حول حقوق المجتمع المدني والدور الذي بوسعه الاضطلاع به في تعزيز الاهتمامات المشروعة للمواطنين والتخفيف من وطأة النزاعات الاجتماعية ومراقبة عمل الحكومات.

❖توضيح الصلاحيات والمسؤوليات وضمان إشراك جميع الأطراف المعنية في إطار التحول الاقتصادي والاجتماعي بما فيها الحرية الاقتصادية وتوزيع السلطات.

❖وضع منهج شامل للشفافية يشتمل على حرية الوصول إلى المعلومات من خلال سن القوانين والسياسات المعنية بإلزام الموظفين الرسميين والمؤسسات بالكشف عنها للجمهور، بالإضافة إلى ضمان وحماية حقوق وسائل الإعلام ومؤسسات المراقبة والمؤسسات الأخرى المعنية بتبادل المعلومات.

ب-الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد

الهدف: من أجل إنشاء إطار قانوني وبناء قدرة المؤسسات لمكافحة الفساد على جميع مستويات الحكومة، يتعين إجراء الآتي:

❖تعزيز سيادة القانون وقدرات الهيئات المختصة بتنفيذ القانون.

❖وضع خطط لمكافحة الفساد في المؤسسات التي تحقق إيرادات كبيرة وتضطلع بمسؤوليات الصرف والإنفاق.

❖التطبيق الكامل لقانون الدخل العام والكشف عن الأرصدة.

❖إطلاق حملة توعية حول مكافحة الفساد.

❖تحسين قدرات الرقابة الداخلية وديوان الرقابة المالية.

❖مراجعة الصلاحيات والأنظمة الأساسية لمفوضية النزاهة ودائرة المفتش العام لضمان استقلالية عملها وفق أسس مهنية وفنية غير سياسية.

❖استحداث نظام شامل يعنى بالرقابة الداخلية والخارجية ضمن الحكومة بما في ذلك سياسات تضارب المصالح والتدقيق والتقييم.

❖استحداث سياسات وتشريعات شاملة ومنسجمة إلى جانب مؤسسات تتمتع بالمسؤولية بغية تحسين الوصول إلى المعلومات وكشفها للجمهور.

❖المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

❖إيجاد ممارسات ملائمة ومنسجمة تعتمد على الاستحقاق في مسألة التوظيف في قطاع الخدمة العامة.

❖إنشاء هيئة لاستعادة الموجودات التي تكونت عن طريق الفساد.

❖إصدار قانون والعمل على تفعيله، إذا دعت الحاجة، يجيز الحجز على الموجودات ومصادرتها.

ج-إصلاح الخدمة المدنية

الهدف: إنشاء مؤسسات خدمة مدنية وفقاً لمبادئ المهنية والنزاهة والحيادية.

وستتولى الحكومة صياغة برنامج إصلاح الخدمة المدنية، يشتمل على ما يلي:

❖إدخال سياسة تعنى بالموارد البشرية وتهدف إلى إنشاء مؤسسات فعالة للخدمة العامة.

❖إدخال نظام إدارة كشوف الرواتب للحد أو للقضاء على استغلال الأموال العامة.

❖تبني ممارسات توظيف وترقية على أساس المؤهلات وترسم بوضوح وظائف الهيئات المشرفة على الخدمة المدنية وبناء القدرات.

❖عمل إحصاء عام لموظفي دوائر الدولة، ورسم الخطط المتعلقة بتبرير حجم القوى العاملة في تلك الدوائر، والعمل على تنفيذ تلك الخطط.

لا بد من تنفيذ الإصلاح بعناية، على مراحل، بغية الحد من الآثار السلبية الكبيرة التي قد تصيب عدداً كبيراً من الأشخاص الذين يعتمدون على رواتب الخدمة العامة، ويتعين أن تتزامن هذه العملية مع تنمية سريعة للقطاع الخاص وشبكات الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الضعيفة من آثار إصلاحات الخدمة المدنية.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي

الهدف: إنشاء بيئة ملائمة للاستثمار العام والخاص المحلي والأجنبي كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام وخلق وظائف وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق أقصى فائدة من العون الخارجي والاستثمار والاندماج في الاقتصاد العالمي.

أ. إصلاح الدعم الحكومي

يتعين على الحكومة إلغاء برامج الدعم الحكومي الشاملة وغير المنتجة والتي تفتقر إلى الكفاءة بشكل تدريجي في الوقت الذي تسعى فيه إلى ضمان حماية الفئات الفقيرة، وهذا يتضمن:

❖إدخال جميع أنواع الدعم الحكومي في الميزانية بطريقة تعكس تكاليفها الإجمالية.

❖إنشاء برنامج للانتقال من الدعم الشامل إلى شبكات الحماية المستهدفة ذات الكفاءة والقادرة على توفير حماية كافية للفئات الضعيفة والفقيرة.

❖إطلاق حملات للتوعية العامة وإجراء مشاورات لضمان المشاركة الواسعة في تشجيع الإصلاحات الخاصة بالدعم الحكومي.

يجب دعم المنتجات النفطية تدريجياً وفقاً لاتفاقية SBA وبطريقة مترادفة مع تطوير شبكة الحماية الاجتماعية وآليات التعويض الأخرى.

سيتم التحول عن نظام البطاقة التموينية بشكل تدريجي والاتجاه نحو تطوير شبكة الحماية الاجتماعية الشاملة. إن عملية إصلاح نظام البطاقة التموينية ينبغي أن تأخذ بالاعتبار السياسات الزراعية ومدى تأثيرها على باقي القطاعات.

تعي الحكومة العراقية ضرورة إصلاح نظام البطاقة التموينية بغية تحسين فعالية وعدالة توزيع مخصصات الموارد العامة، بيد أنها أيضاً تقدر التزاماتها المتعلقة بدعم ٢٥٪ من العائلات العراقية التي تعتمد بشكل كبير على نظام البطاقة التموينية. لذلك سيتم استبدال نظام البطاقة التموينية بالعديد من الخدمات الاجتماعية، مثل برامج لرفع الدخل وبرامج للتوظيف التي تستهدف بصورة خاصة الأشخاص ممن ليس بوسعهم الحصول على فرص عمل. وفي هذا السياق ستناقش الحكومة مع صندوق النقد الدولي إمكانية توزيع جزء من أرباح النفط على العائلات العراقية ضمن إطار برامج التعويضات كجزء من عملية إلغاء الدعم الحكومي.

ب. تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار

الهدف: خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص وإيجاد فرص عمل:

❖تعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية.

❖أن يتم تطوير النظام القضائي والإمكانيات القانونية في هذا المجال لضمان حماية الملكية الخاصة ومصداقية العقود.

❖أن يتم تطبيق قانون استثمار وإصدار قانون تجاري جديد وتطبيقه.

❖تحسين وتسهيل تأسيس الأعمال التجارية وتوظيف العمال وتسجل الملكية والحصول على قروض والتعامل مع الرخص والتجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود مع تركيز الاهتمام على المواضيع المتعلقة بالعدالة وتساوي الفرص.

❖وضع ستراتيجية لإعادة هيكلة الشركات العامة وخصخصتها وإداراتها على أسس اقتصادية، بما فيها إنشاء صندوق ملكية الدولة لإدارة الممتلكات الحكومية على أسس تجارية وجذب المستثمرين، وتشجيع المشاريع والاستثمار في تلك الشركات.

❖إيجاد برامج تعتمد على القطاع الخاص في تنشيط الإعمار الإسكاني.

❖تحسين توافر التمويل للمشاريع الخاصة، وبالأخص للشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها ضمانات القروض، وامتيازات التمويل، على ان يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع أخرى محددة.

❖إدراج نصوص قانونية ضمن التشريعات والتعليمات الخاصة بالعقود العامة لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة.

❖الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمشاركة في برامجها التي تعنى بتنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار.

إضافة إلى حاجتها إلى الأمن وترسيخ سيادة القانون واعتماد نظام تنظيمي فعال وقابل للتنبؤ، يتعين على الدولة توفير السلع العامة الأخرى الضرورية لتنمية قطاع خاص نشط بما في ذلك الطاقة، والخدمات الأساسية، والبنية التحتية الرئيسة والتحسينات في رأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم. وبالامكان صياغة الاستراتيجيات والإجراءات قي جميع هذه المجالات ضمن سياق خطة العمل الخاصة بالنمو. (انظر ٦ ثانياً- تنظيم عملية التنفيذ).

ج. إعادة هيكلة القطاع المالي

الهدف: تشجيع المدخرات العامة والاستثمار ومن أجل تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار والنمو.

ستواصل الحكومة جهودها في إصلاح القطاع المالي.

❖إعادة هيكلة المصارف الحكومية.

❖تهيئة الظروف المناسبة لتعزيز النظام المالي في العراق وزيادة امكانية الحصول على خدمات الائتمان من قبل الشركات التجارية والافراد.

❖تهيئة بيئة مؤاتية للمنافسة ولنمو العمل المصرفي الخاص، وإعادة هيكلة المصارف الخاصة وتعزيزها ورفع مستوى دورها في الحركة المصرفية بشكل عام.

❖تسهيل مشاركة المصارف الخاصة في تقديم الخدمات المتعلقة بالحسابات المالية الحكومية كدفع الرواتب للموظفين والمتقاعدين.

❖إنشاء نظام للدفع يعتمد الأساليب الالكترونية المتطورة.

د. التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي

ينبغي التغلب على العقبات الأساسية من أجل ان يعاود العراق الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي – في الأقل ديونه والتزاماته الدولية الكبيرة. ويسعى العهد الدولي لحل هذه المسائل وغيرها من المسائل العالقة فيما يتعلق بالشركاء الاقتصاديين الدوليين.

وسيسعى العراق ليصبح عضواً في التجارة والتعاون الدولي ويصادق على المعاهدات البيئية ويسعى للانضمام إلى المنظمات الدولية من اجل إنعاش الاقتصادي العراقي ورفاهية شعبه ولتحقيق ذلك من الضروري:

❖تحديد الأهداف المرجوة من التكامل الإقليمي والدولي ضمن السياسة الاقتصادية بما في ذلك سياستا فرض الضرائب والجمارك، قواعد التجارة، المالية، شعبه. ولتحقيق ذلك من الضروري:

❖تحديد الأهداف المرجوة من التكامل الاقليمي والدولي ضمن السياسة الاقتصادي بما في ذلك سياستي فرض الضرائب والجمارك، قواعد التجارة، المالية، الخدمات، العقود العامة، معايير الجودة، الملكية الفكرية والاستثمار.

❖بناء القدرات ضمن الوزارات بخصوص المفاوضات حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإجراءات تنفيذها.

❖سن تشريع واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل تنفيذه، والمشاركة بفعالية في الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

❖استعراض عملية الانضمام إلى المعاهدات / الاتفاقيات / البروتوكولات الدولية القائمة: ضمان الالتزامات عند التوقيع أو المصادقة عليها.

وسيسعى العراق باتجاه المشاركة في المعاهدات والاتفاقيات التالية من خلال:

❖تقوية العلاقات مع الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

❖المشاركة بشكل فعال في المنظمات الاقليمية مثل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وبنك التنمية الاسلامي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبناء علاقات متينة مع دول الخليج ودراسة الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

❖العمل عن كثب مع الاتحاد الأوربي من خلال اتفاقيات التجارة والتعاون.

❖السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والدخول في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الخاصة بالتجارة الحرة التي تتماشى مع عضوية منظمة التجارة العالمية.

❖الانضمام إلى اتفاقية الامم المتحدة حول مكافحة الفساد، ومبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية فضلاً عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

❖انضمام إلى المعاهدات البيئية مثل اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول طوكيو الخاص بها، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية حماية المسطحات المائية، واتفاقية مكافحة التصحر. والسعي لتطبيق آليات تتعلق ببناء القدرات المتاحة أمام الدول النامية لتنفيذ المعاهدات المتعلقة بالبيئة مثل اتفاقية البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة.

كما سيقوم العراق بوضع آليات للعمل مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية المعترف بها مثل (الغرف التجارية) التي قد تساعد في تسهيل مهمة التكامل الدولي بشروط ملائمة.

رابعاً. التنمية البشرية والأمن البشري:

الهدف: حماية المواطنين، تحسين رفاهيتهم وإنتاجيتهم وتعبئة رأس المال البشري في العراق باعتباره عنصراً أساسياً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي.

تمثل التنمية البشرية والأمن البشري أحدى النتائج الرئيسة للعهد الدولي وستكون بمثابة معيار لتقييم مدى فعالية العملية بإكمالها. ويتسم هذا المجال بأهمية خاصة من حيث استعادة ثقة الشعب العراقي بقدرة الدولة على حمايته، وتلبية احتياجاته، وتعويضه عن المشقة المرتبطة بالإصلاحات في المجالات الأخرى.

ويضمن الاستثمار في رأس المال البشري تنمية مستدامة لمستقبل العراق. كما ان ضمان عدم التمييز في الحصول على الخدمات الأساسية، والحقوق والحريات الأساسية يساعد في التوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ان توفير خدمات أساسية ذات نوعية جيدة ودعم الأسر الفقيرة والفئات الضعيفة يستلزم إعادة توجيه تخصيص الموارد باتجاه التنمية والمشاركة والاستقرار الاجتماعي.

أ.تقديم الخدمات الأساسية:- السعي باتجاه تحقيق أهداف التنمية الألفية

سوف تعمل الحكومة على تحقيق أهداف التنمية الألفية لغاية عام ٢٠١١ بطريقة كفوءة ومستدامة، ولتحقيق هذا الهدف، ستعمل على:

❖تخفيض عدد العائلات التي تعيش تحت مستوى الفقر بمعدل الثلث.

❖تخفيض نسبة البطالة إلى النصف ومضاعفة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة للقطاعات غير الزراعية.

❖تحسين مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار بنسبة ٢٥٪ وتحسين معدل إكمال الدراسة إلى ٢٥٪، وتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالتعليم. وزيادة الميزانية المخصصة من ٣,٥٪ إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي كحد أدنى.

❖زيادة الانفاق في المجال الصحي من ٢,٥٪ إلى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي كحد أدنى، وتأمين حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية.

❖تحسين نسبة الحصول على السكن إلى ١٥٪، وتحسين مستوى الحصول على الماء الصالح للشرب وأنظمة الصرف الصحي إلى الثلث.

❖معالجة احتياجات المهجرين داخلياً، واللاجئين والعائدين إلى الوطن والارامل في الوقت الذي يتم فيه الاستفادة من طاقاتهم كأعضاء مساهمين في الوسط الاقتصادي.

❖الحد من التمييز بين الجنسين، وزيادة مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والنشاط الاقتصاد. ورفع مستوى مشاركتها في الحياة السياسية على مستوى صنع القرار وإشراكهن في العملية الديمقراطية. حماية النساء من العنف وتعبئة طاقاتهن من أجل تحقيق الاستقرار.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستعمل الحكومة على:

❖تحديد الغايات المرجوة من أهداف التنمية الألفية المزمع تنفيذها خلال الأمد المتوسط.

❖تأسيس فرق عمل قطاعية ووزارية تعمل من خلالها الوزارات والشركاء الدوليون بصورة تضامنية من اجل تطوير مبادئ السياسية الإدارية العامة المتعلقة بعمليات التخطيط.

❖بناء القدرات في مجال البحث وإدارة المعلومات ضمن الوزارات العراقية المعنية دعماً لدوها في صنع السياسات الإدارية.

❖تعزيز الأسس المعلوماتية والاحصائية لعملية التخطيط عن طريق توحيد الاستبيان المتعلق بالاحتياجات الأساسية غير المشبعة وباقي الاستبيانات الاحصائية الاستقصائية ضمن وحدات إدارة المعلومات في الوزارات ذات العلاقة.

❖السعي لاستثمار رأس المال البشري لتحسين النوعية والكفاءة في جميع المستويات الإدارية الخاصة بالعملية (كالتخطيط، والتنفيذ، والمراقبة) من اجل توفير الخدمات.

❖مراجعة إطار العمل التشريعي والتنظيمي لغرض:

(١)تحديد دور الوحدات الوطنية والمحلية في توفير الخدمات الأساسية.

(٢)زيادة حجم الشفافية والمساءلة.

(٣)تعزيز الشراكة الخاصة –العامة.

(٤)تعزيز دور المجتمع المدني في رسم السياسات، والرصد والمراقبة.

❖تأسيس القدرات في مجال المعلومات العامة ضمن الوزارات، والمديريات الوطنية والمحلية لزيادة حجم الشفافية والمساءلة.

❖بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات على المستوى المحلي من أجل تحسين نوعية التنفيذ وكفاءته.

❖رفع مستوى التنسيق بين وحدات الادارة الوطنية والمحلية في مجال تقديم الخدمات وبالذات فيما يتعلق بوظيفة التخطيط وإدارة الخدمات.

تحسين استراتيجيات تنمية المناطق التي من شأنها:

١- تأمين تقديم الخدمات إلى اغلب الفئات المحرومة في العراق بمن فيها المهجرون قسرياً داخل الوطن والعائدون إليه واللاجئون والمعوقون والأرامل..

٢-زيادة الفرص المتعلقة برفع مستوى الدخل على المستوى الاجتماعي.

٣-مراعاة الفوارق بين الجنسين والاستجابة لحاجات الشباب.

٤-بناء القدرات التخطيطية والتنفيذية للمؤسسات الإدارية المحلية .

٥-تعزيز الشراكة الفنية والمالية بين العراق والمجتمع الدولي.

❖التركيز على أنظمة إدارة الإنفاق العام لغرض تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع والارتقاء بنوعية وفعالية الخدمات الاجتماعية.

❖تشجيع المساواة بين الجنسين من أجل مشاركة المرأة بصورة أوسع في العمل وكذلك من أجل توسيع المشاركة الاجتماعية في إعادة بناء العراق.

❖زيادة نسبة الطبقة المتوسطة في العراق من خلال توفير فرص التعليم والعمل وتقليل الفجوات في المستويات المعيشية وإعادة توزيع النمو.

ب.تطوير شبكات الحماية الاجتماعية

الهدف: ان تعمل الحكومة على تطوير شبكات الحماية الاجتماعية من اجل حماية الفئات الاكثر ضعفاً من السكان وتعويضهم عن الآثار السلبية التي تخلفها التغييرات الاقتصادية والسياسية. وستكون الإصلاحات محكومة بمبادئ الكفاءة، والاستقرار المالي والإنصاف والشفافية.

ولتحقيق هذا الغرض ينبغي على الحكومة إجراء الآتي:

❖القيام بحملات توعية جماهيرية استشارية لتحشيد الدعم الواسع للإصلاحات الاجتماعية.

❖بناء القدرات الخاصة بإدارة المعلومات والإحصاء ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من اجل وضع ضوابط متعمدة تعرف عن طريقها الأسر الفقيرة والمؤهلة.

❖تحسين تغطية شبكة الحماية الاجتماعية على أساس التحليل الدقيق مع التقيد بمبادئ النزاهة والمساءلة.

❖تعزيز الشراكات العامة – الخاصة من اجل تنظيم برامج تدريبية مهنية تعزز دخول الفئات الأكثر فقرا إلى سوق العمل.

❖إعادة تقييم صلاحيات واولويات اللجنة العليا الخاصة بالاحتياجات الأساسية، من أجل إتاحة:

أ.إجراء جرد منتظم لمواد الأبحاث والإحصاء الموجودة.

ب.الاستخدام المنتظم للبيانات الاحصائية لدعم عمليات رسم السياسة والمراجعة والمراقبة.

❖إدخال منظومات فعالة ومجربة لإيصال الاستحقاقات بالاعتماد على آليات حسن التنسيق بين المستوى الوطني والمستوى المحلي.

❖وضع آلية لتعديل إعانات شبكة الحماية الاجتماعية من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستفيدين لمواجهة التضخم والتمهيد لانتقال العائلات الفقيرة إلى الوسط الاقتصادي بدون دعم الدولة للوقود والغذاء.

❖ضمان توفير الحماية الاجتماعية للعمال من خلال اعتماد برامج للضمان الاجتماعي متعددة الركائز والاكتفاء الذاتي لحث الأشخاص على العمل والحد من الفقر في أوساط المسنين.

❖بناء قدرات الدولة بخصوص الإعداد والتخطيط والتنسيق في مواجهة حالات الطوارئ الانسانية والاستجابة لها بالتنسيق مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

خامساً: الطاقة (النفط والغاز والكهرباء)

الهدف: ان تستحدث الدولة قطاعاً للطاقة يلبي احتياجات العراق ويحقق أقصى فائدة ممكنة من الهيدروكربونات لجميع العراقيين ويعزز الوحدة الوطنية للعراق ومؤسساته.

سيضع العراق إطاراً تنظيمياً مؤسساتيا على أساس قانون الهيدروكربونات ينسجم مع الدستور ويعتمد أفضل الممارسات الدولية، على ان تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الآتية:

❖تحديد الصلاحيات على المستويين الوطني والمحلي.

❖الفصل بين رسم السياسة والتنظيم والتنفيذ والعمل.

❖وضع ستراتيجية وطنية للهيدروكربونات ورسم سياستها وتحديد إطارها التنظيمي.

❖بناء قدرات وزارة النفط من اجل القيام بالواجبات اعلاه.

❖توحيد البنية التحتية وعمليات تسويق النفط على المستوى الوطني.

❖إعادة هيكلة المنشآت الخاصة بعمليات التنقيب والانتاج والنقل وإدارتها بصورة اقتصادية.

❖تحرير العمل على مستوى فعاليات التسويق والتوزيع.

❖تشجيع الاستثمار الأجنبي ومساهمة القطاع الخاص على أساس تحديد الأسعار وفقاً للمخاطر/ المكافآت، ورفع مستوى الشفافية في تنفيذ العقود وإداراتها وانسجام تطبيق الأطر القانونية والتنظيمية ورفع مستوى شفافيتها واللجوء الى خيار التحكيم الدولي في الخلافات المتعلقة بالاستثمار.

❖تأسيس نظام مالي هيدروكربوني متجانس وشفاف وقابل للتنبؤ.

❖تحسين عملية الرقابة والسيطرة بما في ذلك وضع العدادات في جميع المراحل.

❖اعتماد تحوطات لحماية البيئة خلال دورة الطاقة بما في ذلك الاستخدام الامثل لحقول النفط وبرنامج لتقليل مضار الغاز المنبعث والسيطرة عليه.

ولهذا الغرض ستعد الحكومة خطة مركزية لقطاع الطاقة على اساس توازن الطاقة:

❖تقوم بتقييم احتياجات القطاعات الفرعية للنفط والغاز والكهرباء بصفتها مكونات متداخلة لإنتاج الطاقة.

❖تقر اولويات الاستثمار الوطني بالاعتماد على وجهات نظر قطاع الطاقة.

❖تضع خطة فعالة لرفع كفاءة قطاع الطاقة.

❖تحديد احتياجات التمويل وتحديد الموارد العامة والخاصة بما في ذلك المستثمرون المحليون والأجانب.

❖تضع سياسات وتشريعات داعمة لإدارة الطلب على الطاقة تشمل تحسين كفاءة الطاقة.

الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار العام والخاص في قطاع النفط ستمنح الأولوية إلى:

❖زيادة إنتاج النفط الخام إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١١,

❖زيادة إنتاج المنتجات النفطية إلى ٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١١,

❖تلبية الطلب على المنتجات النفطية بأسعار عالمية بحلول عام ٢٠١١,

❖تطوير الغاز الطبيعي لتلبية الطلب الخاص بعملية توليد الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة لقطاع الكهرباء، فستقوم الحكومة بوضع خطة لتطوير منظومة الطاقة باقل التكاليف، ووضع إطار قانوني وتنظيمي يفصل بين رسم السياسة والتنظيم والعمل. وستتبنى الحكومة سياسة رسوم توازن بين الجدوى التجارية وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة. وستهدف خطة الحكومة الاستثمارية في قطاع الكهرباء إلى تلبية الطلب على اساس رسوم استرداد التكاليف، مع الاحتفاظ باحتياطي ١٠٪ وذلك بحلول عام ٢٠١٥,

سادساً: ستراتيجية الزراعة وإدارة المياه

الهدف: تنمية قطاع زراعي مستقر وقادر على المنافسة من أجل تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل المناطق الريفية وخلق فرص عمل فيها وتنويع النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة الطبيعية.

ولهذا الغرض يتعين على الحكومة:

❖تهيئة بيئة ملائمة لقطاع زراعي يعتمد السوق ويديره القطاع الخاص، مثمر وقادر على المنافسة ومدعوم بسياسة حكومية صحيحة، ومؤسسات وبنى تحتية سليمة.

❖رسم سياسة زراعية متماسكة تتكامل مع السياسة الغذائية والتجارية والصناعية والمياه والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية إضافة إلى سياسة لتطوير الأسواق المالية.

❖رسم سياسة تمويلية تشمل الموارد العامة والخاصة لغرض دعم سياسات القطاع الزراعي، والإصلاحات المؤسساتية وإصلاح البنى التحتية.

ستتولى الحكومة تنفيذ الإجراءات الإستراتيجية التالية على المدى القصير والمتوسط لتحقيق بعض أهداف القطاع:

❖رسم سياسة لإدارة المياه والأراضي ووضع منهج شامل لحل مسألة المياه مع دول الجوار.

❖إصلاح السياسة المتعلقة بالتجارة لتحرير الصادرات والواردات الزراعية ووضع الأسعار.

❖إصلاح السياسة المالية بغية توفير أساس من الناحية الاقتصادية يتعلق بدعم الدولة للقطاع الزراعي يشمل الانتقال التدريجي من مرحلة الدعم الكامل إلى مرحلة دعم الأسعار.

❖إدخال إصلاحات سياسية إلى السوق المالية بغية توفير المزيد من التسهيلات أمام الائتمان الزراعي والاستثمار الخاص.

❖تفعيل دور المنظمات في تحشيد الدعم الشعبي وذلك من خلال بناء القدرات المتعلقة بالتخطيط الزراعي والمتابعة والرصد والبحث ومكافحة الأمراض والآفات ومعايير وشهادات الجودة.

❖تطوير قدرات مجموعات صغار المنتجين الزراعيين ووسطاء التسويق الزراعي الصغار ومعامل المعالجة الصغيرة ومراحل إضافة القيمة، مع مراعاة المهجرين داخلياً وباقي الفئات الفقيرة.

❖تفعيل صندوق صغار المزارعين واستحداث برامج التمويل الزراعي الامتيازية الأخرى.

❖رفع كفاءة الأسواق الزراعية من خلال تحسين البنية التحتية بما في ذلك أسواق المدن والأرياف، وطرق الوصول إلى الأسواق والموجودات (مثل الخزن والتبريد) والبنى التحتية المتكاملة الخاصة بإدارة المياه.

❖تحسين البنية التحتية لمعلومات التسويق العامة.

❖حماية وإعادة تأهيل أنواع المحاصيل الزراعية الفريدة في العراق.